الأمم المتحدة

A/C.2/63/L.27

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية
البند ٤٩ (أ) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

أنتيغوا وبربودا*: مشروع قرار

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٥/١٩٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٢٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ ألف وباء المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على التوالي، وقراراتها ٥٨/٢١٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٩٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

051108 051108 08-58635 (A)

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]، وكذلك توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦]،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة زمنيا وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٧]،

وإذ تؤكد من جديد القرارات المتخذة في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة[٨]،

وإذ تكرر التأكيد على أن التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عنصر أساسي من عناصر الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد استمرار الحاجة إلى كفالة تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بوصفها ركائز مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أن الأزمات العالمية الحالية تزيد من جسامة التحديات التي تعترض سبيل بلوغ أهداف الركائز الثلاث للتنمية المستدامة،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ - ٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) انظر القرار ١/٦٠.

(٨) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول.

وإذ يساورها بالغ القلق لأنه على الرغم من تحقيق بعض التقدم منذ مؤتمر ١٩٧٢ الهام، وقمة الأرض المعقودة في عام ١٩٩٢ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢، هناك فجوة مستمرة في التنفيذ ولم يوف تماما بعدة التزامات قطعها المجتمع الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى عقد مؤتمر قمة عالمي لتجديد الالتزامات السياسية على أعلى مستوى وإجراء استعراض شامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ،

وإذ ترحب بالعرض الذي تقدمت به حكومة البرازيل لاستضافة مؤتمر قمة عالمي بهذا الشأن في عام ٢٠١٢،

وإذ تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة ومتطلبات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر أعظم تحد شامل يواجه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول أساسا عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر وأنه ليس من قبيل المغالاة تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وملموسة على جميع الصعد لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة من حيث علاقتها بالغايات والأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية[٩]،

وإذ تشير إلى أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاضطلاع بدور أكبر في الإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة وفي تحقيق التكامل بصورة متوازنة بين كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسياسات وبرامج الأمم المتحدة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة، وإذ تؤكد من جديد أن لجنة التنمية المستدامة ينبغي أن تظل اللجنة الرفيعة المستوى المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة وأن تعمل كمنتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة،

---

(٩) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تشير أيضا إلى أن الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر عناصر مترابطة ينبغي تناولها بطريقة متكاملة يراعى فيها كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، والسياسات القطاعية ذات الصلة، والقضايا الشاملة، بما في ذلك وسائل التنفيذ كما حددتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة،

وإذ تسلم بأن البلدان الأفريقية تواجه مشاكل وعقبات في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر، وإذ تشدد على أنه ينبغي التصدي بشكل واف لتلك المشاكل والعقبات في أثناء الدورة السابعة عشرة للجنة، التي ستكون دورة لإقرار السياسات،

وإذ تشير إلى القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الحادية عشرة[١٠]، وأيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٦١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بأن تتخذ اللجنة في الدورات التي يجري فيها إقرار السياسات التي ستعقد في نيسان/أبريل - أيار/مايو من السنة الثانية للدورة مقررات بشأن السياسة المتصلة بالتدابير والخيارات العملية اللازمة للإسراع بالتنفيذ في مجال مجموعة المسائل المواضيعية المختارة، مع مراعاة المناقشات التي تجرى في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي وتقارير الأمين العام والإسهامات الأخرى ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الحادية عشرة[١١] بأن تستند المناقشات التي تجرى في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي إلى النتائج التي تخلص إليها الدورة الاستعراضية وتقارير الأمين العام والإسهامات الأخرى ذات الصلة، وأن يقوم الرئيس، على أساس تلك المناقشات، بإعداد مشروع وثيقة تفاوض للنظر فيها في الدورة التي يجري فيها إقرار السياسات،

وإذ تسلم بأهمية الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي لمناقشة خيارات السياسة وما يمكن اتخاذه من إجراءات للتصدي للعوائق والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ والتي يتم تحديدها خلال السنوات التي تعقد فيها الدورات الاستعراضية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن اللجنة أجرت في دورتها السادسة عشرة تقييما متعمقا للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، مع التركيز على مجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة

---

(١٠) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29) الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول، الفقرة ٢ (ح).

(١١) المرجع نفسه، الفقرة ٢ (ز).

بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا، وحددت أفضل الممارسات والمعوقات والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ[١٢]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٣]؛

٢ - **تكرر التأكيد** على أن التنمية المستدامة عنصر أساسي من عناصر الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، وبخاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥]؛

٣ - **تهيب** بالحكومات وجميع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية ومرفق البيئة العالمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وكذلك المجموعات الرئيسية، أن تتخذ، وفقا لولاية كل منها، إجراءات لكفالة فعالية تنفيذ ومتابعة الالتزامات والبرامج والأهداف المحددة زمنيا التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتشجعها على الإبلاغ عن التقدم الملموس المحرز في هذا الصدد؛

٤ - **تدعو** إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات والبرامج والأهداف المحددة زمنيا التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإلى إعمال الأحكام المتصلة بوسائل التنفيذ، على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

٥ - **تسلم** بالحاجة إلى عقد مؤتمر قمة عالمي في عام ٢٠١٢ لإجراء استعراض وتقييم شاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢] ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتحديد مزيد من التدابير لتعزيزه؛

٦ - **تقرر** أن يركز الاستعراض على تحديد المنجزات والمجالات التي يلزم فيها بذل مزيد من الجهود لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وكذلك على اتخاذ قرارات عملية المنحى بشأن التحديات والفرص الجديدة بغية تأمين تجديد الالتزام والدعم السياسي للتنمية المستدامة مع ضمان الاتساق وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته؛

٧ - **تقبل** العرض الذي تقدمت به حكومة البرازيل لاستضافة المؤتمر في عام ٢٠١٢؛

---

(١٢) المرجع نفسه، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٩ (E/2008/29)، الفصل الثاني.

(١٣) A/63/304.

٨ - **تقرر** أن تحدد العملية التحضيرية وطرائق التفاوض بقرار محدد يقدم إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه دورتها الرابعة والستون، وأن تراعي هذه العملية التحضيرية بما فيه الكفاية أعمال لجنة التنمية المستدامة، وبخاصة حسبما هو محدد في برنامج عملها متعدد السنوات، بغية تجنب ازدواجية الأعمال؛

٩ - **تكرر التأكيد** على أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة وتعمل كمنتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة؛

١٠ - **تشدد** على أهمية التوصل إلى نتائج تحظى بتوافق الآراء وعقد دورات عملية المنحى لإقرار السياسات؛

١١ - **تشجع** الحكومات على المشاركة بالمستوى اللائق في الدورة السابعة عشرة للجنة واجتماعها التحضيري الحكومي الدولي بإيفاد ممثلين، من بينهم وزراء، من الإدارات والمنظمات ذات الصلة التي تعمل في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا، وكذلك في مجال التمويل؛

١٢ - **تشير** إلى القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الحادية عشرة بأن تتيح الأنشطة التي تنظم في أثناء اجتماعات اللجنة المشاركة المتوازنة للمشاركين من جميع المناطق وكذلك تحقيق التوازن بين الجنسين[١٤]؛

١٣ - **تدعو** البلدان المانحة إلى النظر في دعم مشاركة ممثلي البلدان النامية في الدورة السابعة عشرة للجنة واجتماعها التحضيري الحكومي الدولي وأن تسهم في هذا الصدد في الصندوق الاستئماني للجنة؛

١٤ - **تؤكد من جديد** هدف تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية وكذلك برامج بناء القدرات، وبخاصة من أجل البلدان النامية؛

١٥ - **تهيب** بالحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن توجه الدعم التمويلي إلى البلدان النامية لدعم الجهود التي تبذلها للتغلب على العقبات والقيود التي ظهرت خلال سنة الاستعراض بالنسبة للمجموعة المواضيعية لمسائل الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا؛

---

(١٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول، الفقرة ٢ (ي).

١٦ - **تؤكد من جديد** هدف تعزيز مشاركة المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم الفعلي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك التشجيع على توخي الشفافية ومشاركة عامة الجمهور في ذلك؛

١٧ - **تطلب** إلى أمانة اللجنة تنسيق مشاركة المجموعات الرئيسية المعنية في المناقشات المواضيعية في الدورة السابعة عشرة للجنة واجتماعها التحضيري الحكومي الدولي، وتنسيق تقديم التقارير عن الوفاء بمساءلة المؤسسات ومسؤوليتها فيما يتعلق بمجموعة المسائل المواضيعية، وفقا لأحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٨ - **تؤكد من جديد** ضرورة تعزيز تنمية المشاريع البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بوسائل منها التدريب والتعليم وتعزيز المهارات، مع التركيز بوجه خاص على الصناعة الزراعية بوصفها مصدرا لأسباب المعيشة للمجتمعات الريفية؛

١٩ - **تطلب** إلى أمانة اللجنة أن تتخذ ترتيبات لتيسير التمثيل المتوازن للمجموعات الرئيسية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في دورات اللجنة وتدعو البلدان المانحة في هذا الصدد إلى النظر في دعم مشاركة المجموعات الرئيسية من البلدان النامية، من خلال الصندوق الاستئماني للجنة؛

٢٠ - **تدعو** الوكالات المتخصصة ذات الصلة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والإقليمية، وكذلك أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[١٥]، وغير ذلك من الهيئات ذات الصلة، إلى أن تشارك بفعالية، كل في نطاق ولايته، في أعمال اللجنة واجتماعها التحضيري الحكومي الدولي، خلال دورتها السابعة عشرة؛

٢١ - **تشجع** الحكومات والمنظمات على جميع المستويات، وكذلك المجموعات الرئيسية، على القيام بمبادرات وأنشطة تتوخى تحقيق النتائج من أجل دعم أعمال اللجنة، وتعزيز وتيسير تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بوسائل منها القيام بمبادرات شراكة طوعية بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

---

(١٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق تقاريره إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة، على أساس الإسهامات المناسبة المقدمة من جميع المستويات، تقارير مواضيعية عن كل مسألة من المسائل الست الواردة في مجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا، مع مراعاة أوجه الترابط فيما بينها لدى التصدي للمسائل الشاملة، بما في ذلك وسائل التنفيذ التي حددتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة، وأيضا مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من الفقرات ١٠ و ١٤ و ١٥ من مشروع القرار الأول الذي اتخذته اللجنة في دورتها الحادية عشرة[١٦]؛

٢٣ - **تبرز** أهمية تخصيص وقت كاف لجميع الأنشطة المتوخاة في الدورة التي يجري فيها إقرار السياسات، بما في ذلك لإجراء المفاوضات بشأن خيارات السياسة وما يمكن اتخاذه من إجراءات في الدورة السابعة عشرة للجنة، وتلاحظ، في هذا الصدد، أهمية إتاحة جميع الوثائق المطلوبة، بما فيها مشروع وثيقة التفاوض التي أعدها الرئيس، للنظر فيها قبل بداية الدورة؛

٢٤ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند الفرعي المعنون ''تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في تلك الدورة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

---

(١٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29)، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول، الفقرة ٢ (و).